الحرام على انه عامد او مخطأ واجمعنا على انه لو تعمد الكلام في
الصلوة والافطار في الصوم لبطلا به ويترتب عليه كل احكام المفاهره
بوطيه الملعن عقد او شبهه او ايقاب ذكر والمجنون يعذب لعذاب
عليه واعتبر بعض اصحابنا في الزنا محصنا او غير محصن كل ما كان
هناك دليل عام وجوب حرى معين في الماهيه الكليه انتم ولو قلنا ان
المطلق يتناول الاخرى المعين كجواز اخراج الزكاه عند حلول الخرص
وكالبيع ثم الشفيع فقد اسقد البلد فطهر عيبه القاعده ان الاذن في
الشيء اذن في لوازمه كالتوكيل في التصرفات التي لا تنضبط بها الدلالة
فيوكل في الزايد عن الممكن له وكالاذن في اداء الدين فانه يتناول ما يتبعه
به مبطله النهي في غير العبادات قد يقتضي الفساد بان يكون المنهي عن
الشيء لعينه او لوصفه اللازم قالوا وكبيع الملامسه والمنابذه والحصاة
والربا ونكاح الشغار ومنه عدم جواز ترخص العاصي بسفره
كقاطع الطريق والابق عن صلاة ان تحريم السفر عليه لوصفه الذي
انشاه لاجله فنفي اباحته الترخص له فالقصر وشبهه من رخص السفر
لعانه له على عصيانه فان قلت قد يعلل للشافعي عنها
لوصف لازم وهو كونها ملك الغير مع وقوع الذكاه عليها وقلت الوجه
اللازم هنا خارج عن المدرك اذ المدرك هنا مستوفى في ترابطة الشاه
باقيه على ملك مالكها وهذا خلاف النهي عن بيع الحمل في البطن
الذي يجيء او بالطفر والسمك في الماء بغير الحديد مع امكانه فان هذا النهي يرجع الى
وصف

وصف لازم للذكاه من حيث هي ذكاه ومنه نهي الانسان عن
جرح نفسه والاقتصاد يكفي في التحرم عدم علم اباحة الجرح مع امكان
جوازه من ثم قيل الاخرس لو جرح مع الاشكال لا يحل ولا يملك صيدا
وجوبه وجوبه عملا بصوره القاعده ولا يجوز امحاق لحيته لجواز
رجولته ويجب عليه السعي في الصلوه كالمراه فلو ترك احتمل عدم
البطلان للشك في كونه امراة ويحرم عليه النظر الى النساء والرجا
كما يحرم على الفسيلين النظر اليه وهو في الشهاده كالمراه وابيع الالف
واللام يستغرق من معانيها عند الفقها والاصوليين ثلثه لانه اما
ان ينظر الى متعلقها من حيث هو هو وهو الحقيقه كقوله اشتر
اللحم ولا تقصد شيئا بعينه او من حيث هو مستغرق تام لما هو من جنسه
منه وهو الجنس من حيث هو حاضر ذهني وهو العهد في كان
في الكلام معهود يمكن عود التعريف اليه بتغيير له وان لم يكن معهودا
ولا ذهنيه عهد فالاصل انها للاستغراق اذ الجنس لا يوجد الا في ضمن
فالحمل عليه اولى فان تعذر الجنس حمل على الحقيقه كقوله لو اكل الخبز
ولم يشرب لبنا ومنه حكايه عن بعضهم لو حلف ان لا يأكل الذئب
من قال لسم الجنس ابعم قال لاشتباهه بتعريف الحقيقي ورد عليه
العامه اشكال في قولهم الطلاق يلزمني لم يقع الا واحده
لان التعريف الجنسي يقتضي العموم ولعمم جميع عدد الطلاق متعذر
والحال الثلث فحمل عليه اجاب بعضهم بان الايمان تتبع المقصود

قوله تتم

ل
والا يجوز له ان يتزوج
ولا ان يتزوج والا يقطع
امته ع

قاعده